مجموعة من المنظمات تطالب بآلية لمتابعة ومراقبة "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" بعد عام على إطلاقها

في إطار اهتمام منظمات المجتمع المدني بتطبيق وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء التي أطلقها المجلس القومي للمرأة في مايو 2015، عقدت مائدة مستديرة يوم الثلاثاء الموافق 9 أغسطس 2016 بحضور عدد من المنظمات التي تشتبك بأشكال مختلفة مع قضية العنف ضد النساء سواء في المجال العام أو المجال الخاص وذلك لمناقشة آليات متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية.

بعد مرور عام على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، والتي تعتبر خطوة ايجابية في حد ذاتها، حاولت الكثير من منظمات المجتمع المدني المهتمة بالاستراتيجية متابعتها ورصد وتقييم الإيجابيات والإشكايات الخاصةبتطبيق محاورها المختلفة.واجهت الكثير من هذه المنظمات صعوبات بالغة في متابعة الاستراتيجية وذلك لغياب آليات واضحة للمتابعة والمراقبة تتبعها أجهزة الدولة والآليات الوطنية. فمن ناحية لم تعلن أي من الوزارات أو الهيئات الحكومية المعنية عن أنشطتها المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى لم نتمكن من الوصول إلى تقرير مجمع من المجلس القومي للمرأة يخص متابعة الاستراتيجية. بالتالي، ومن منطلق ايماننا بدورنا الرقابي والتشاركي كمجتمع مدني، نرى أهمية حقيقية في تطوير آليات لمتابعة الاستراتيجية الوطنية تكون متاحة لجميع المهتمين بتفعيلها، وذلك لعدة أسباب. أولا، إن احدى الضمانات لتطبيق وتطوير الاستراتيجية، وهو الهدف الذي نسعى إليه جميعا، هو وجود آليات منتظمة وممنهجة لمتابعتها. فيصعب على المجلس القومي للمرأة تقييم عمل الاستراتيجية التي قامباطلاقها دون توافر آليات حقيقية تمكنه من مراقبة ومتابعة الهيئات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية. ثانيا، إشراك منظمات المجتمع المدني في هذه العملية هو أمر هاموذلك من باب الشفافية، وباعتبارها تتعامل بدورهامع العنف ضد النساء بسبل مختلفة. لذلك نعتبر وجود ممثلين لمنظمات المجتمع المدني في آلية المتابعة التي سيقرها المجلس القومي للمرأةأمر ضروري ولكنه ليس كاف في حد ذاته. فالمجتمع المدني ليس كتلة واحدة متجانسة تماما بل به تنوعاته وتخصصاته ومقارباته المختلفة فيما يخص قضية العنف ضد النساء، وبالتالي توجد أهمية لعمل لقاءات تشاورية مع المنظمات المختلفة المشتبكة مع هذه القضية والمعنية بمتابعة الاستراتيجية. كما نرى أنه مثلما ينبغي على الآليات الوطنية إقرار آليات متابعة واضحة، فهو من واجبنا أيضا كمنظمات مجتمع مدني إنشاء لجنتنا الخاصة لمتابعة الاستراتيجية كما يتسنى لنا. وإعمالا بمبدأ الشفافية، ينبغى أن تكون آلياتالمتابعة علنية ومتاحة حيث أن متابعة الاستراتيجية الوطنية ليست حكرا على الهيئات المنوط بها تنفيذها، ولا على منظمات المجتمع المدني، بل هي حق مجتمعي لجميع المهتمين\ات والمعنيين\ات بها.

بناء عليه، تتقدم المنظمات الموقعة أدناه بالتوصيات التالية للمجلس القومي للمرأة لتفعيل آليات لمتابعةالاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء. تعتمد هذه الآليات على مبادئ الشفافية وتداول المعلومات، والإهتمام بتضافر الجهود بين مؤسسات الدولة المعنية بتطبيق الاستراتيجية،والمشاركة المجتمعية سواء عن طريق إشراك المجتمع المدني، أو الناجيات أنفسهن والمستفيدين من الخدمة.

التوصيات:

1 –ضرورة تشكيل المجلس القومي للمرأة للجنة لمتابعةالاستراتيجية مكونة من: ممثل (ة)أو إثنين من كل وزارة أو هيئة مدرجة في مضمون الاستراتيجية وممثل(ة) من المجلس القومي لحقوق الانسان وممثلات/ين من منظمات المجتمع المدنيالتي تعمل على العنف ضد النساء. ييسر نشاط تلك اللجنة المجلس القومي للمرأة.

وتشمل مهام اللجنة:

- مراقبة وتقييم أداء الوزارات والهيئات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية: فالهدف هو وجود لجنة مهمتها الرئيسية الاشراف والرقابة على تفعيل الاستراتيجية بشكل منظم ومنهجي، وأن يشكل وينسق عمل هذه اللجنة المجلس القومي للمرأة باعتباره الجهة التي أطلقت الاستراتيجية والمعنية بتنفيذها. كما يعزز وجود لجنة المتابعة مبدأ الرقابة الذاتية داخل الوزارات ومؤسسات الدولة فيما يخص تطبيق الاستراتيجية بحيث يكون أعضاء اللجنة مسئولون أمامها عن متابعة وتقييم أداء الجهة التي يمثلونها.
- يقوم كل عضو في لجنة المتابعة بتقديم تقارير للجنة(يحدد دوريتها المجلس القومي للمرأة) خاصة بمتابعة وتنقيذ الاستراتيجية. ويحدد دورية اجتماعات اللجنة المجلس القومي للمرأة.
- تقوم لجنة المتابعة بإصدار تقرير سنوي عن تطبيق الاستراتيجية يعتمد على 1) تقارير الوزارات والهيئات المعنية عن تنفيذ الاستراتيجية 2)آراء متلقي الخدمة أنفسهم، ويمكن إشراكهم عبر وجود استمارات تقييم تضمن السرية والخصوصية في أماكن الخدمات المقدمة لهم (البيوت الآمنة، المستشفيات العامة، مصلحة الطب الشرعي، أقسام الشرطة وبالأخص وحدات مكافحة العنف،إلخ) وتخصيص مساحة للشكاوى ومقترحات التحسين، وتكون اللجنة مسئولة عن حصر وتفريغ تلك الاستمارات لأخذها بعين الاعتبار عند كتابة تقريرها السنوي. تضمن تلك الآلية عدم اعتماد تقرير اللجنة على المراقبة الذاتية فقط، بل يتم اشراك المستفيدين من الخدمة وهو ما يضمن متابعة وتقييم أكثر فاعلية.

–تقوم لجنة المتابعة بتقديم توصيات في تقريرها السنوي لتطوير وتعديل الاستراتيجيةطبقا لنتائج التقريروتقوم لجنة المتابعة بتعديل الاستراتيجية سنويا طبقا للتوصيات الصادرة في التقرير ولاقتراحات الفاعلين المختلفين. على سبيل المثال، نبهت بعض منظمات المجتمع المدني إلى ضرورةإدراج"العنف داخل مؤسسات الدولة ومن قبل مؤسسات الدولة" في الاستراتيجية ضمن أشكال العنف التي تواجهها النساء والذي يجب مكافحته؛ ويتضمن ذلك

العنف الممارس في المؤسسات نفسها مثل العنف الجنسي ضد الموظفات والعاملات داخل أماكن العمل الرسمية (بدءا من التحرش وصولا للاغتصاب)، وكذلك العنف الممارس من بعض مؤسسات الدولة في حق بعض المواطنات (مثلا في التجمعات والتظاهرات وأماكن الاحتجاز). بالتالي، بناء على هذا الاقتراح المتكرر يمكن للجنة المتابعة تعديل مضمون الاستراتيجية لتشمل هذا النوع من العنف، وأن يكون تعديل مضمون الاستراتيجية هو مهمة سنوية للجنة تقوم بها بعد إصدار التقرير وكتابة التوصيات والاطلاع على المقترحات المختلفة.

- تقوم لجنة المتابعة –بالتعاون مع بعض خبراء التقييم والمتابعة – بوضع وتعديل مؤشرات وآليات المتابعة بحيث تكون واضحة ومفصلة وعملية وقابلة للقياس بناءً علي نتائج المرحلة المنقضية بحيث يتم تلافي العيوب في المؤشرات والآليات السابقة للمتابعة
- يمكن تنظيممؤتمر صحفي مفتوح في نهاية كل عام من المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع باقي أعضاء لجنة المتابعةيعلن فيه عن نتائج متابعة الاستراتجية من حيث الانجازات المحققة والصعوبات والتوصيات أو التعديلات المقترحة لتطويرالاستراتيجية في السنة المقبلة.

2 –تخصيص جزء على الموقع الالكتروني لكل وزارة أو هيئة من الوزارات والهيئات المعنية بالاستراتيجية يحتوى على جميع الأنشطة المتعلقة بالنوع،وبالأخص المتعلقة بالعنف ضد النساء، سواء كانت ضمن الأنشطة المنصوص عليها في الاستراتيجية أم لا.

3 –التوعية بوجود استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء عن طريق الاعلان عنها والترويج لها وذلك حتى يتم تحفيز النساء أنفسهن للدفع بتطبيقها والمطالبة بحقوقهن التي تضمنها لهن الاستراتيجية، وقد تتضمن هذه الحملة الدعائيةتشجيع النساء على اللجوء للخدمات المختلفة التي توفرها الدولة طبقا للاستراتيجية مثل البيوت الآمنة (shelters) ووحدات مكافحة العنف الخ.واللجوء إلى مكتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة للابلاغ عن أي انتهاكاتبما فيها تلك التي قد تحدث بداخل مؤسسات الدولة أو الخدمات المقدمة منها.

4 –العمل على تطوير الموازنة المستجيبة للنوع من قبل المجلس القومي للمرأة بحيث يتمكن من تخصيص الموارد المالية اللازمة من ميزانية الدولة لتطبيق محاور الاستراتيجية المختلفة.

5 –إلى جانب وجود ممثلين للمجتمع المدني في لجنة المتابعة، يمكن تنظيم لجنة المتابعة لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بتطبيق الاستراتيجية، لضمان اشراك أوسع للمجتمع المدني بتنوعاته الداخلية.

6 –في سياق أوسع، ندرك أن من اهم معوقات تنفيذ الاستراتيجية هو كونها غير ملزمة، حيث أن المجلس القومي للمرأة هو مجلس استشاري فقط.لذلك فمن المهم التأكيد على ضرورة تعديل اللائحة الخاصة بالمجلس القومي للمرأة والتي تنظم سلطاته وصلاحياته بصورة تضمن تمكنه من القيام بدوره كآلية وطنية في تشكيل لجان تقصي ومتابعة من شأنها القيام بمتابعة القرارات والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالنساء والكشف عن القصور والانتهاكات ضد النساء

أينما كانت، بالاضافة إلى مشاركته في تحديد الموازنات العامة بالدولة وجعلها موازنات مستجيبة للنوع، وتفعيل منظومة شاملة تحول الاستحقاقات الدستورية والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بقضايا النساء إلى واقع ملموس.

التوقيعات

1. نظرة للدراسات النسوية
2. جمعية المرأة والتنمية بالاسكندرية
3. خريطة التحرش
4. مركز القاهرة للتنمية
5. مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي
6. مؤسسة المرأة الجديدة
7. مؤسسة سالمة لتنمية النساء
8. مؤسسة قضايا المرأة المصرية